صحيفة عبرية: لا دولة فلسطينية في «صفقة القرن»

«الخارجية» الفلسطينية: تصريحات بومبيو عنصرية

الرئيس الفلسطيني محمود عباس والمسؤول الأوروبي السابق الإسباني خافيير سولانا

الأراضي المحتلة – «وكالات»: اعتبرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بشأن إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بضم مناطق في الضفة الغربية، إمعان أمريكي رسمي في الانقلاب على الشرعية الدولية وقراراتها وعلى القانون الدولي ومرجعيات عملية السلام الدولية، واستهتار شديد اللهجة بالعالمين العربي والإسلامي.

وقالت في بيان لها، مساء الأحد، إن «تصريحات بومبيو المشؤومة تعتبر اعترافاً أمريكياً رسمياً بان ما يسمى صفقة القرن لم تصمم لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بأي شكل كان، إنما هي مشروع استعماري لتصفية القضية الفلسطينية ومحاولة لفرض شروط الاستسلام على شعبنا وقيادته»، حسب ما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا».

وأضافت أن «الجديد في الموضوع هو أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قبلت على نفسها أن تكون جزءاً لا يتجزأ من سياسة الاحتلال والاستيطان والانسياق بشكل أعمى خلفها».

وشددت وزارة الخارجية والمغتربين على أنها تنظر بخطورة بالغة للتصريحات بومبيو وكرمه للإسرائيليين وسخائه لهم على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وحقوقه ومستقبل أجياله، معتبرة تصريحاته وأقواله المتلفزة ليست فقط دعماً لتأسيس نظام فصل عنصري بغيض في فلسطين المحتلة، بل هي عنصرية ولا سامية بامتياز.

من ناحية أخرى قالت صحيفة «هآرتس» العبرية إن عدداً من رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية السابقين في دول الاتحاد الأوروبي، والذين شغل بعضهم أيضا مناصب عليا في الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، طالبوا الاتحاد الأوروبي بتجديد المصادقة على دعم حل الدولتين في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، قبل نشر خطة السلام التي وضعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والامتناع عن دعم الخطة إذا لم تحترم هذا المبدأ والقانون الدولي.

وجاءت العريضة بعد أن كشفت مصادر أمريكية أن خطة ترامب للسلام لا تشمل قيام دولة فلسطينية، وتتنافى مع 26 عاماً من مفاوضات السلام القائمة على حل الدولتين، والتي تحظى بإجماع المجتمع الدولي.

ومن بين 37 شخصية وقعت النداء، رئيس الوزراء الفرنسي السابق جان مارك أروي، ووزيرا الخارجية البريطانيين سابقا، ديفيد ميليباند وجاك سترو، وزير الخارجية الألماني السابق زيغمار غابرييل، ومنسق السياسة الخارجية السابق في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، وغيرهم من رؤساء الدول والوزراء السابقين.

وجاء في هذه الرسالة «نتوجه إليكم في لحظة حرجة في الشرق الأوسط وأوروبا، لقد شجعت أوروبا بالتعاون مع الإدارات الأمريكية السابقة، حلا عادلا للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني في إطار حل الدولتين ولبالغ الأسف، تخلت الإدارة الأمريكية الحالية عن السياسة الأمريكية القديمة ونأت بنفسها عن القواعد القانونية الدولية».

وأضافوا «حتى الآن اعترفت فقط بادعاءات جانب واحد حول القدس، وأظهرت لامبالاة مزعجة إزاء توسيع المستوطنات الإسرائيلية. الولايات المتحدة علقت التمويل للأونروا وبرامج أخرى تعود بالفائدة على الفلسطينيين».

وحسب الرسالة، قال الموقعون أيضا «في مواجهة هذا الغياب المؤسف لالتزام واضح برؤية الدولتين، أعلنت إدارة ترامب أنها على وشك الانتهاء من إعداد وتقديم خطة جديدة للسلام الإسرائيلي الفلسطيني، رغم الشك في نشرها، وفي توقيت نشرها، فمن الأهمية بمكان أن تكون أوروبا في متاهبة وتتصرف بشكل استراتيجي».

وأضافوا «نعتقد أن على أوروبا اعتماد وتعزيز برنامج يحترم المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مبادئ الاتحاد الأوروبي لحل النزاع المصادق عليها في الماضي، والتي تعكس تفهمنا المشترك أن السلام الدائم يتطلب إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل على حدود 1967، وإجراء تبادل لأراضي بشكل متفق عليه وبالحد الأدنى والمتساوي، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين، وضمان ترتيبات أمنية تلبي مخاوف الجانبين وتحترم السيادة مع حل متفق عليه وعادل لقضية اللاجئين».

وأكد كبار المسؤولين الأوروبيين أن «على أوروبا أن ترفض أي خطة لا تفي بهذه المعايير»، مضيفين، أنه رغم تفهمهم للإحباط في واشنطن من فشل خطط السلام الأمريكية في الماضي، فإن أي خطة تقلص استقلال فلسطين إلى دولة بلا سيادة، ودون تواصل إقليمي ستفشل وستضر بالجهود المستقبلية.

ويعتقد الموقعون إنه من الأفضل أن تعمل أوروبا جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة، ولكن في الوضع الذي تتعرض فيه المصالح والقيم الأوروبية للضرر، على أوروبا العمل في مسار خاص.

وأوضح الموقعون أن الأفضل لأوروبا، في انتظار نشر خطة ترامب، إعادة تأكيد التزامها بالمبادئ المتفق عليها في الماضي على أساس حل الدولتين بل وتعزيزه.

الرئيس الإسرائيلي يبدأ مشاورات لاختيار رئيس للوزراء

الرئيس الاسرائيلي رؤوفين ريفلين يوقع تكليف بنيامين نتانياهو بتشكيل الحكومة الجديدة

الأراضي المحتلة – «وكالات»: بدأ الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، الإثنين، سلسلة لقاءات مع ممثلي الأحزاب السياسية التي دخلت البرلمان بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، لاختيار الشخصية التي سيكلفها بتشكيل الحكومة الجديدة.

ومن المرجح أن يختار ريفلين رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتانياهو، بعد فوز حزبه الليكود بمعظم المقاعد في انتخابات 9 أبريل ما يجعله الشخصية الأوفر حظا لتشكيل حكومة ائتلافية.

وكان حزب الليكود الفائز بـ 36 مقعداً في الانتخابات، أول من التقى ريفلين صباح الإثنين.

والمشاورات التي تبث بشكل مباشر من مقر ريفلين ستتواصل على مدى يومين، سيبلغ فيها ممثلو كل حزب الرئيس بموقفهم من الشخصية التي ستتولى تشكيل الحكومة.

وسيوكل الرئيس المهمة إلى عضو البرلمان الذي ينال تأييد 61 نائبا على الأقل يشكلون غالبية مقاعد البرلمان المؤلف من 120 عضوا.

وليس من المفاجيء أن يختار ممثلو حزب الليكود نتانياهو لتشكيل الائتلاف الحكومي الجديد.

وقال وزير السياحة المنتهية ولايته باريف ليفين للرئيس الإسرائيلي: «بالطبع نرغب في تكليف بنيامين نتانياهو، رئيس حزب الليكود ورئيس الوزراء، بتشكيل الحكومة المقبلة، وهو الذي يحظى بثقتنا الكاملة وبأوسع تأييد شعبي».

وستعلن اللجنة المركزية للانتخابات النتائج النهائية، الأربعاء المقبل، وأعلن الرئيس الإسرائيلي أنه سيستدعي الشخص الذي يختاره لتكليفه بتشكيل الحكومة في اليوم نفسه.

وسيكون أمام النائب المكلف مهلة 28 يوماً لتشكيل الحكومة.

وبالإمكان تمديد هذه الفترة 14 يوماً.

وبإمكان نتانياهو جمع غالبية من 65 مقعداً من نواب الليكود الـ36 وشركائه الطبيعيين، كما يسميهم، من الأحزاب الدينية اليهودية.

وسيشكل الائتلاف الحكومي في ظل إعلان المدعي العام في فبراير الماضي، تنيته اتهام نتانياهو بالفساد والاحتيال وخيانة الأمانة، في ثلاث قضايا.

يقول المعلقون إن «هذا التهديد سيؤثر على محادثات نتانياهو مع شركائه المحتملين».

وعلى نتانياهو السعي إلى ضمان تمسك حلفائه به إذا وجهت له التهم في الأشهر المقبلة.

وهناك أيضا مسألة إقرار قانون في المستقبل يحمي رئيس الوزراء من الملاحقة القضائية أثناء ممارسته مهامه.

«الدفاع» الروسية تراقب مدمرة أمريكية منذ دخولها البحر الأسود

زورق خفر السواحل الروسي فاسيلي بيكوف

موسكو – «وكالات»: أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن سفنا حربية روسية تراقب عن كثب تحركات المدمرة الأمريكية «روس»، التي دخلت إلى حوض البحر الأسود، وفق ماجاء في «روسيا اليوم»، اليوم الإثنين.

وأشارت الوزارة، إلى أن السفينة الأمريكية في مياه البحر الأسود خاضعة لمراقبة الوسائط الإلكترونية الروسية المنتشرة على الساحل.

وأضافت الوزارة أن «مراقبة السفينة الأمريكية، أوكلت لسفينة الخفر فاسيلي بيكوف، وسفينة الاستطلاع إيفان خورس، اللتين تتابعان عن كثب تحركات المدمرة الأمريكية».

أفغانستان تسعى لجذب الاستثمار وسط ترقب لإحلال السلام

كابول – «وكالات»: كشفت أفغانستان 43 مناقصة لمشاريع موارد طبيعية أمس الإثنين في مسعى لجذب الاستثمارات إليها بعد حروب على مدار عقود.

وتقدر قيمة الأصول المعدنية في أفغانستان بما يصل إلى تريليون دولار، ويُنظر على أنها ركن من أركان الاقتصاد، لكن غياب الأمن، وتفشي الفساد، وضعف البنية التحتية، يحول دون استغلالها.

وأطلقت القائم بأعمال وزير المناجم والبترول، نرجس نيهان العطاءات، التي تشمل مشاريع نفط وغاز.

وقالت في مقابلة مع رويترز «لدينا مجموعة من الحوافز الجيدة للمستثمرين».

وتطرح أفغانستان 14 عطاء لمشاريع ضخمة على الشركات العالمية من خلال عمليات تنافسية وتمنح الصغيرة للشركات محلية.

وأضافت نيهان أن «المشاريع لقيت اهتماما من شركات أمريكية وأوروبية».

ويأتي إعلان العطاءات وسط محادثات سلام بين طالبان والولايات المتحدة التي تريد الخروج من أفغانستان التي غزتها للإطاحة بطالبان قبل نحو عقدين.

ومن المقرر أن يجتمع الجانبان من جديد هذا الشهر.

وقالت نيهان: «هناك طريقان للنظر إلى الأمر.. الوضع قد يسوء أكثر» وسط ضبابية حول ما قد يتفق عليه الطرفان وإذا كانت الولايات المتحدة ستنسحب قريبا».

وتابعت «هناك منظور آخر يمكن النظر من خلاله، أن يتحقق السلام فعليا».

وتأمل الحكومة أن تحصل رسوم امتياز بين 2.5 و7.5 في المئة وأن يشجع إعفاء المعدات المستخدمة في المشاريع من رسوم الاستيراد على الاستثمار.

وتغطي العطاءات 16 إقليما من أقاليم البلاد الأربعة والثلاثين، وتقدر الحكومة أنها ستنفق 100 مليون دولار على مدى العام المقبل، على التقديرات الأولية، وأعمال التنقيب، والتقييم.

ويمكن ترسية العطاءات في غضون 6 أشهر لتبدأ العمل في غضون 6 أشهر أخرى.

وقالت نيهان إن «الحكومة ستستثمر في جزء من البنية التحتية المرتبطة بالعطاءات لكن تتوقع أن تفضل شركات عديدة تولي هذه المشاريع بنفسها».

وأضافت إن «قوات محلية ستتولى تأمين المشاريع».

وتابعت، أن «قوات الحماية العامة الأفغانية... ستعكف على تقييم المناطق وبناء على احتياجات كل منطقة سيقدمون ميزانية ومقترحا للشركة».

الرئيس الأمريكي يدعو «بوينغ» إلى تغيير اسم «737 ماكس»

البيت الأبيض: ترامب لم يكن يعلم مسبقاً باعتقال أسانج

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: قالت مستشارة البيت الأبيض كيليان كونواي، إنها لا تعتقد أن الرئيس دونالد ترامب كان يعلم مسبقا بأن الشرطة البريطانية ستعتقل جوليان أسانج مؤسس موقع ويكيليكس.

وردا على سؤال عما إذا كان ترامب كان يعرف سلفا بمسألة أسانج، قالت كونواي لمحطة (إن.بي.سي): «لا، على حد علمي».

وأخرجت الشرطة يوم الخميس الماضي أسانج من سفارة الإكوادور في لندن التي لجأ إليها منذ عام 2012 لتفادي تسليمه.

وأضافت كونواي إنها تعتقد أن ترامب لم يكن يدري بما سيحدث لأسانج، ولكنها أضافت أنه بناء على مناقشاتها الكثيرة معه بشأن هذه القضية، فإنه يعارض نشر مثل هذه المعلومات السرية.

وقالت إن «الرئيس يرى أن من ينشروا معلومات سرية يجب ألا يفعلوا ذلك.

«ومن ثم فإن اي شخص ينشر معلومات سرية، من وجهة نظرنا، يجب عليه أن يفكر مرتين قبل أن يفعل ذلك لأنه يعرض الناس للخطر».

من ناحية أخرى اقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الإثنين، على مجموعة «بوينغ» المصنعة للطائرات إجراء تحسينات لم يحدد طبيعتها على طرازها «737 ماكس» وتغيير اسمه للتميع صورته بعد الضربة الكبيرة التي تلقتها للشركة بعد حادثين جويين.

وعرف هذا الطراز الذي بدأ العمل به في مايو 2017 كارثتين جويتين في أقل من خمسة أشهر أوقعتا 346 قتيلا في المجموع.

ووقعت الكارثتان بُعيد مرحلة الإقلاع وينسبهما خبراء إلى نظام تعزيز خصائص المناورة.

وبعد أيام من تحطم طائرة تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية في 10 مارس الماضي، قررت هيئات تنظيم الطيران في العالم منع تسيير هذه الطائرات.

وكتب ترامب في تغريدة على تويتر، أمس الإثنين «ماذا أعرف عن أصول التسويق؟ ربما لا شيء لكني نجحت في أن أصبح رئيساً!. لو كنت في مكان «بوينغ»، أصلحت بوينغ 737 ماكس، وأضفت لها ميزات جديدة خارقة، ومنحت الطائرة صورة جديدة واسماً مختلفاً».

وأضاف «لم يعان أي منتج بهذا القدر. لكن كما سبق وقلت، ماذا أعلم عن هذا الأمر؟».

وهذه ليست المرة الأولى التي يُعلق فيها الرئيس الأمريكي على موضوع «بوينغ» منذ سقوط الطائرة الإثيوبية، التي أودت بحياة 157 شخصاً.

وكتب بعد يومين، عبر تويتر، أن قيادة الطائرات التجارية باتت «أكثر تعقيدا بكثير».

وأضاف ساخرا «لم يعد هناك حاجة لطيارين بل لخبراء معلوماتية من «آم. أي.تي» معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا».

وأعلنت «بوينغ» في مطلع هذا الشهر تقليص إنتاجها من طراز «737 ماكس» بنسبة تقرب من 20 في المئة.

وأعلنت شركة «أميركان إيرلاينز» أمس الأحد إلغاء حوالي 115 رحلة يومياً من جدول رحلاتها الصيفية بسبب تمديد قرار حظر طيران طائراتها الـ24 من طراز «بوينغ 737 ماكس» حتى 19 أغسطس.

كما قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مجددا هجومه على مجلس الاحتياط الاتحادي إن «سوق الأسهم كان سيصبح أعلى بمقدار 5 آلاف إلى 10 آلاف نقطة لولا إجراءات البنك المركزي الأمريكي».

وأضاف على موقع التواصل الاجتماعي تويتر اليوم: «لو كان مجلس الاحتياط قام بعمله بشكل صحيح، وهو ما لم يفعله، لكانت البورصة قد ارتفعت بمقدار 5 آلاف إلى 10 آلاف نقطة إضافية، وكان سيكون الناتج المحلي الإجمالي فوق 4 في المئة بدلا من 3 في المئة مع عدم وجود تضخم تقريبا، لقد كان التقييد الكمي قاتلا كان ينبغي أن يفعل العكس تماما!».

ويأتي هجومه الأخير في وقت يتعرض فيه مرشحاه الاثنان الأخيران للمجلس رجل الأعمال هيرمان كاين والخبير الاقتصادي المحافظ ستيفن مور للهجوم من جانب العديد من الجمهوريين الذين أشاروا إلى أن كاين قد لا يستطيع الفوز بموافقة مجلس الشيوخ.

وكما أنه يأتي أيضا بعد أيام من قيام رئيس مجلس الاحتياط الأتحادي جيرومي باول، المستهدف بشكل متكرر من جانب ترامب، بإبلاغ مشرعين بالحزب الديمقراطي خلال اجتماع، أن البنك المركزي لن ينحني أمام الضغوط السياسية، وفقا لمصدرين شاركا في الاجتماع الذي عقد خلف أبواب مغلقة.

من جهة أخرى وافقت دول الاتحاد الأوروبي أمس الاثنين على إطلاق مفاوضات تجارية مع الولايات المتحدة، رغم معارضة فرنسا، بحسب ما أفادت عدة مصادر أوروبية.

وصوتت فرنسا ضد الموافقة، وامتنعت بلجيكا عن التصويت، بحسب المصادر.

ويتمثل الهدف في تفادي حرب تجارية مع واشنطن.

ولم يكن لاعتراض باريس تأثير لأن القرارات في المجال التجاري في الاتحاد الأوروبي تتخذ بالأغلبية، وبالتالي فإن صوت فرنسا لم يكن لازما لاعتماد القرار، ووجدت فرنسا نفسها تحت ضغط باقي الأعضاء، وخاصة ألمانيا.

وتهدف هذه المباحثات التجارية إلى إنهاء التوتر مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي يهدد بفرض رسوم على السيارات الأوروبية، وهو قطاع بالغ الحساسية في ألمانيا.

ويفترض أن يقتصر الاتفاق الأوروبي الأمريكي المستقبلي على السلع الصناعية، أي أنه لا يشمل الزراعة، والخدمات، أو الصفقات العامة.

وتريد واشنطن أن يشمل الاتفاق الزراعة.

وتنوي المفوضية الأوروبية البدء في التفاوض مع الولايات المتحدة بعد اعتماد واشنطن تفويض التفاوض على أمل التوصل إلى اتفاق قبل نهاية التفويض في 31 أكتوبر المقبل.

وإذا نجحت المفاوضات فإن بروكسل تتوقع زيادة المبادلات بين الطرفين بنحو 10 في المئة بحلول 2033 في القطاعات المعنية بالاتفاق، أي ما يساوي 53 مليار يورو.